

مهمة ٧ لمقرر قضايا بحثية ١

إعداد الباحث/ تركي عتيق الله السلمي
تحت إشراف د/ هبة القصبي

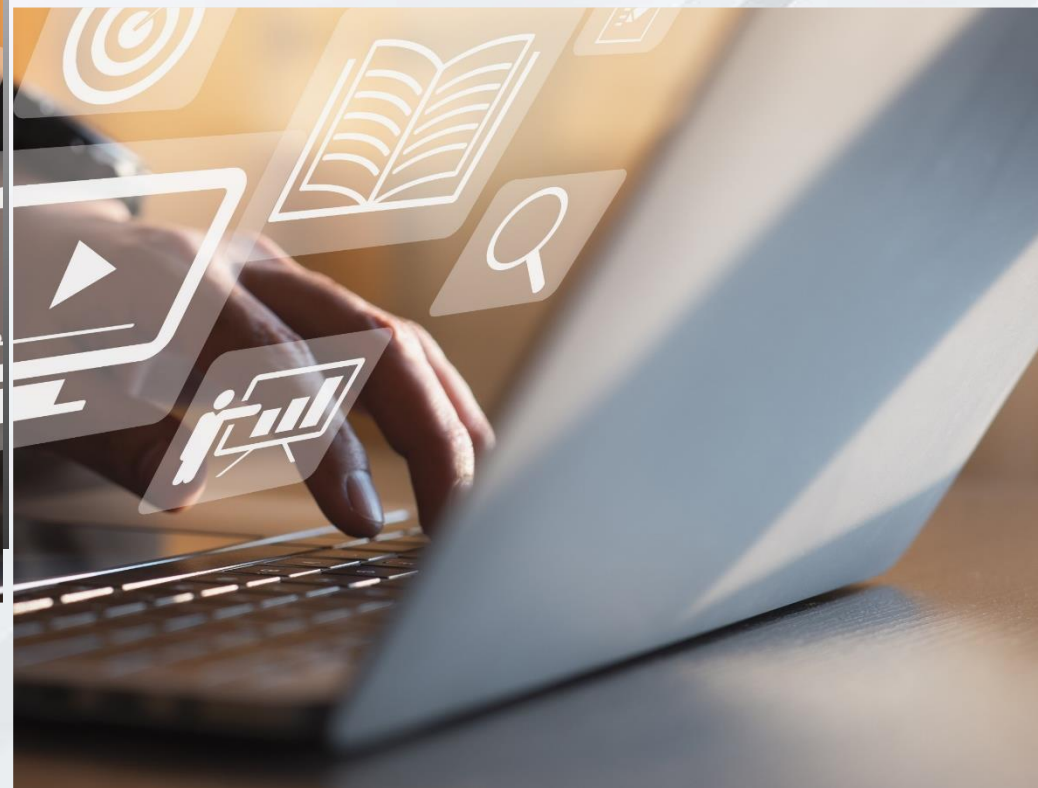
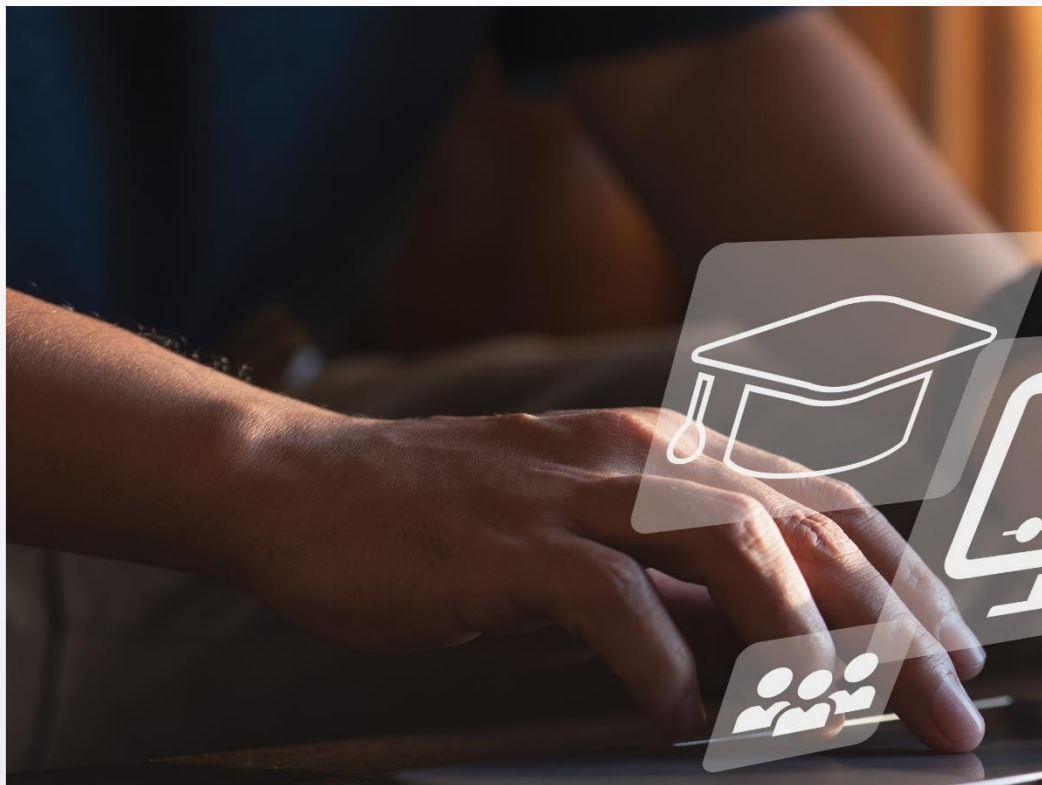
مهمة ٧



قضايا بحثية ١

مهمة ٧

عنوان البحث



أثر الإجازة في التصرفات القانونية.

١. يعلق الباحث على العنوان وما إذا كان مجال شيق للدراسة، وهل المتغيرات الأساسية (مستقل-تابع-وسيط-معدل) ومجال التطبيق به واضح:

١. عنوان البحث: "أثر الإجازة في التصرفات القانونية"

يعد هذا العنوان شيقاً ومهماً من الناحية القانونية، لأنه يتناول مفهوم "الإجازة" كعامل حاسم في صحة ونفاذ بعض التصرفات القانونية. فهو يتطرق إلى أحد الموضوعات الأساسية في القانون المدني، خاصة فيما يتعلق بالعقود الموقوفة، والتصرفات الفضولية، والتصرفات التي تحتاج إلى تصديق لاحق. أهمية العنوان تتبع من:

- أهمية الموضوع قانونياً: حيث يرتبط بنفاذ العقود واستقرار المعاملات.
- ارتباطه بالفقه الإسلامي والتشريعات المدنية: مما يجعل المقارنة بين الأنظمة القانونية مثيرة للاهتمام.
- إثارته للإشكالات العملية: خصوصاً في العقود التي تحتاج إلى تصديق أو موافقة لاحقة.

٢. لمتغيرات الأساسية في البحث:

لم يحدد البحث بوضوح المتغيرات البحثية بشكل مباشر.

٣. وضوح مجال التطبيق:

يبدو أن مجال التطبيق يركز على التشريعات المدنية والفقه الإسلامي، وهو واضح في البحث من خلال:

- تحليل المواد القانونية ذات الصلة، خصوصاً في القانون العراقي والمصري.
- تناول اجتهادات محكمة التمييز العراقية في تفسير الإجازة.
- استعراض القواعد الفقهية الإسلامية المتعلقة بالإجازة في العقود.

٢. هل فقرات المقدمة أوجزت وأوضحت متغيرات الدراسة بدقة.

١. مدى وضوح المتغيرات الأساسية في المقدمة:

المقدمة أوضحت بشكل جيد أهمية الموضوع، حيث تحدثت عن مفهوم الإجازة وأهميتها في استقرار التصرفات القانونية، مع التركيز على العقود الموقوفة والتصرفات التي تحتاج إلى تصديق لاحق. ومع ذلك، لم تقدم المقدمة تحديداً مباشراً للمتغيرات البحثية بالشكل العلمي الدقيق، بل جاءت في سياق عام دون تصنيف واضح للمتغيرات إلى مستقل، تابع، وسيط، ومعدل.

٢. هل المقدمة كانت موجزة ودقيقة؟

- المقدمة لم تكن موجزة تماماً، حيث قدمت عرضاً عاماً لموضوع الإجازة وأثرها على التصرفات القانونية دون تحديد مباشر لهدف البحث أو الأسئلة البحثية.
- استخدمت المقدمة أسلوباً نظرياً عاماً، لكنها لم تفصل العلاقة بين المتغيرات بشكل دقيق أو تحدد مشكلة البحث بشكل مباشر وفق المنهج العلمي.
- لم تتضمن المقدمة فرضيات البحث بشكل صريح، وكان يمكن أن يكون ذلك أكثر وضوحاً لدعم الدراسة.

الاستنتاج:

المقدمة لم تقدم المتغيرات بوضوح علمي دقيق، لكنها تضمنت إشارات عامة لها، ولم تكن المقدمة موجزة بشكل كافٍ، وكان يمكن توضيح مشكلة البحث والمتغيرات بشكل أفضل، ويمكن تحسين المقدمة بإضافة تعريف دقيق للمتغيرات وصياغة المشكلة البحثية بشكل مباشر.

٣. تحديد ما إذا تم تحديد مشكلة الدراسة بالاعتماد على الثغرات الموجودة في الدراسات السابقة وأن المشكلة تم صياغتها في تساؤل رئيسي أو تساؤلات فرعية في محاولة لإيجاد حلول مقترحة لتلك المشكلة.

١. مدى اعتماد الباحث على الثغرات في الدراسات السابقة:

لم يتضح بشكل صريح في البحث أنه قام بتحليل شامل للدراسات السابقة للكشف عن الثغرات التي يسعى لمعالجتها. ومع ذلك، أشار الباحث إلى بعض التناقضات في النصوص القانونية المتعلقة بالإجازة، وناقش عدم وضوح بعض الأحكام، مثل مدى شمولية وسائل التعبير عن الإجازة في القانون العراقي مقارنةً بالاجتهادات القضائية لمحكمة التمييز العراقية

٢. صياغة مشكلة الدراسة:

تم تحديد مشكلة الدراسة ولكن لم يتم صياغتها في شكل تساؤل رئيسي أو تساؤلات فرعية واضحة. بدلاً من ذلك، تم تقديم المشكلة على شكل عرض تحليلي للاختلافات بين القوانين، مع تسليط الضوء على الحاجة إلى توضيح أحكام الإجازة وشروطها وتأثيرها على التصرفات القانونية الموقوفة.

المشكلة المطروحة في البحث تتركز حول:

- غياب تنظيم واضح لبعض أحكام الإجازة في القانون العراقي مقارنة بالقوانين الأخرى.
- التناقضات بين الاجتهادات القضائية والتشريعات المكتوبة حول من يملك حق الإجازة.
- الحاجة إلى تحديد شروط الإجازة ومعايير صحتها وتأثيرها بأثر رجعي أو فوري.

٣. الحلول المقترحة لمعالجة المشكلة:

على الرغم من عدم صياغة المشكلة على شكل تساؤلات بحثية واضحة، إلا أن البحث قدم تحليلاً مقارناً بين القانون المدني العراقي والتشريعات الأخرى مثل القانون المصري والفقهاء الإسلامي، واقترح بعض التعديلات على النصوص القانونية لمعالجة أوجه القصور.

٤. توضيح أهمية الدراسة النظرية والإضافة المتوقعة منها على مستوى التخصص وللباحثين المستقبليين، وتوضيح الأهمية التطبيقية على مستوى متخذ القرار هل يمكن تقديم مقترحات وحلول عملية يمكن تطبيقها.

١. أهمية الدراسة النظرية والإضافة المتوقعة:

- يساهم البحث في توسيع الفهم القانوني لمفهوم الإجازة وتأثيرها على التصرفات القانونية، من خلال تحليل الفقه الإسلامي والقوانين المدنية المختلفة، خاصة القانون المدني العراقي والمصري.
- يعزز مناقشة التناقضات التشريعية في أحكام الإجازة، ويسلط الضوء على الحاجة إلى تحديث النصوص القانونية لجعلها أكثر وضوحاً واتساقاً مع الاجتهادات القضائية.
- يساعد في إثراء الأدبيات القانونية عبر تقديم مقارنة بين أحكام الإجازة في القوانين العربية المختلفة، مما يوفر مرجعاً مهماً للباحثين المستقبليين في مجال القانون المدني وعلم العقود.
- يفتح المجال لمزيد من الأبحاث حول أثر الإجازة على استقرار المعاملات القانونية، خصوصاً فيما يتعلق بالعقود الموقوفة والتصرفات الفضولية، مما يتيح للباحثين فرصة لاستكمال الجوانب غير المعالجة في البحث.

٢. الأهمية التطبيقية لمتخذي القرار والممارسين:

- يساعد البحث القضاة والمشرعين على تفسير القوانين المتعلقة بالإجازة، وتحديد متى تكون الإجازة بأثر رجعي ومتى تكون بأثر فوري.
- يمكن أن يكون مرجعاً لصانعي القرار القانوني في العراق والدول العربية عند التفكير في إجراء تعديلات تشريعية تعالج القصور في النصوص القانونية الحالية المتعلقة بالإجازة.
- يساهم في إرشاد المحامين والمستشارين القانونيين حول كيفية التعامل مع قضايا التصرفات الموقوفة أمام المحاكم، من خلال فهم أعمق للسوابق القضائية والقوانين المقارنة.
- يوفر حلولاً قانونية يمكن أن تساعد في تقليل النزاعات القضائية المتعلقة بالإجازة، من خلال وضع معايير واضحة لتفسيرها وتنفيذها.

٣. الحلول والمقترحات العملية:

- إصدار إرشادات قضائية موحدة لتفسير الإجازة في العقود الموقوفة، مما يحد من التناقض بين الاجتهادات القضائية المختلفة.
 - إنشاء لجنة قانونية متخصصة لمراجعة القوانين المرتبطة بالإجازة وإدخال تعديلات تشريعية تعالج الإشكالات التي تم رصدها في البحث.
 - توفير دراسات ميدانية وإحصائية حول تأثير الإجازة على العقود والنزاعات القانونية، مما يساعد في اتخاذ قرارات أكثر استنارة حول تطوير التشريعات.
- www.midocean.ae

٥. قراءة أهداف الدراسة بشكل تحليلي ومدى امكانية وواقعية التوصل إليها.

١. تحليل أهداف الدراسة ومدى إمكانية تحقيقها:

- تحليل مفهوم الإجازة في التصرفات القانونية وفقاً للنصوص التشريعية والفقه الإسلامي.
- توضيح آثار الإجازة على نفاذ التصرفات الموقوفة ومدى تأثيرها على أطراف العقد.
- مقارنة الإجازة في القانون المدني العراقي مع القوانين الأخرى، مثل القانون المصري والفقه الإسلامي، للكشف عن الفروقات والقصور التشريعي.
- إبراز دور الإجازة في استقرار المعاملات القانونية وتوضيح الأحكام القانونية المتعلقة بها.

٢. مدى إمكانية وواقعية تحقيق الأهداف:

- الأهداف قابلة للتحقيق لأنها تعتمد على التحليل القانوني للنصوص والتشريعات، وهو ما يمكن الوصول إليه بسهولة من خلال البحث القانوني المقارن.
- توفر المصادر الفقهية والتشريعية يجعل من السهل تحليل الإجازة من مختلف الجوانب القانونية.
- لم يقدم البحث بيانات ميدانية أو استبيانات لدراسة مدى تأثير الإجازة عملياً، مما قد يُضعف بعض استنتاجاته التطبيقية.
- غياب التوصيات التشريعية المباشرة قد يجعل من الصعب استخدام البحث كأساس لتعديلات قانونية ملموسة.

الاستنتاج:

الأهداف التي ركز عليها البحث واضحة وقابلة للتحقيق من خلال التحليل القانوني، ويمكن تحقيق معظم الأهداف نظرياً، لكن كان من الأفضل دعمها ببيانات ميدانية أو توصيات تشريعية واضحة، وكان من الأفضل إدراج أهداف البحث بصياغة رسمية واضحة لضمان توجه البحث نحو نتائج أكثر عملية.

٦. قراءة الإطار النظري والمفاهيمي بشكل يعرف المتغيرات بدقة ومدى الترابط بينها، كذلك تحديد الأبعاد الفرعية المكونة للمتغيرات الأساسية إن وجدت وما هو المنطق في اختيارها.

١. تعريف المتغيرات بدقة ومدى الترابط بينها:

تناول البحث مفهوم الإجازة من خلال استعراضه في التشريعات المدنية والفقه الإسلامي، حيث ركّز على دورها في إضفاء الشرعية على التصرفات القانونية الموقوفة. وتم التطرق إلى آثار الإجازة سواء بأثر رجعي أو فوري، مع تحليل كيفية تأثيرها على أطراف العلاقة القانونية، والعلاقة بين المتغيرات واضحة، حيث ترتبط الإجازة (المتغير المستقل) بنفاذ التصرف القانوني (المتغير التابع) وتتأثر بعوامل أخرى مثل شروط الإجازة وطبيعة العقد.

٢- الأبعاد الفرعية للمتغيرات:

لم يقدّم الباحث بتقسيم الإجازة إلى أبعاد فرعية واضحة، لكنه تناول عدة عوامل تؤثر عليها، مثل:

- شروط الإجازة: مثل أهلية المجيز وصحة التصرف.

- آثار الإجازة: تصنيفها كإجازة بأثر رجعي أو إجازة كاشفة.

- تمييز الإجازة عن التصرفات المشروطة والمعلقة.

هذه الأبعاد تعكس مدى تعقيد الإجازة وتأثيرها على العقود، وكان يمكن للباحث تقديم تصنيف أكثر تفصيلاً لهذه الأبعاد.

٣. المنطق في اختيار الأبعاد الفرعية:

- اختيار الباحث لهذه المفاهيم جاء منطقياً بالنظر إلى أهمية الإجازة في استقرار التصرفات القانونية. كما أن التركيز على القوانين المدنية المقارنة (العراقية والمصرية) والفقه الإسلامي يعزز فهم الإجازة في سياقات قانونية متعددة.

- لكن كان يمكن للباحث أن يعمّق التحليل من خلال تقديم نموذج نظري يوضح العلاقة بين المتغيرات المختلفة بشكل أكثر دقة.

٧. قراءة الدراسات السابقة والأدبيات بشكل تفاعلي ومدى حداثتها وبيان أوجه الاتفاق والاختلاف بينها بشكل يمكن من تقديم مقترحات نظرية تؤدي لصياغة فروض علمية قابلة للاختبار.

١. حداثة الدراسات السابقة ومدى ملائمتها:

استعرض الباحث مجموعة من المراجع الفقهية والقانونية، شملت:

- كتب الفقه الإسلامي الكلاسيكية، مثل كتب المذاهب الأربعة حول مفهوم الإجازة والفضالة.
 - المصادر القانونية مثل القانون المدني العراقي والمصري، مع الإشارة إلى بعض القرارات القضائية.
 - دراسات أكاديمية في مجال الالتزامات والعقود، لكنها في معظمها دراسات قديمة نسبياً، مما قد يؤثر على حداثة التحليل القانوني
- لكن لم تتضمن المراجع دراسات حديثة منشورة في المجالات القانونية المعاصرة أو بحوثاً تحليلية حديثة حول تطوير مفهوم الإجازة في التشريعات المقارنة

٢. أوجه الاتفاق بين الدراسات السابقة:

- جميع المصادر تتفق على أن الإجازة تصرف قانوني يمنح الشرعية لتصرفات موقوفة.
- هناك إجماع على أن الإجازة يمكن أن تكون بأثر رجعي أو فوري، لكن تختلف التفسيرات في تحديد طبيعتها أثرها

٣. أوجه الاختلاف بين الدراسات السابقة:

- بعض المصادر الفقهية تعتبر الإجازة بمثابة تصرف كاشف (أي أنها تؤكد صحة العقد منذ نشأته)، بينما يرى آخرون أنها تصرف مُنشئ (أي أنها تنفذ العقد من لحظة الإجازة).
- اختلاف بين الفقه الإسلامي والقانون المدني حول مدى إلزامية الإجازة وشروط تحققها

٨. تحديد الفروض الرئيسية والفرعية للدراسة ومدى ارتباطها بعنوان الدراسة ومتغيراتها وتساؤلاتها الرئيسية والفرعية وما إذا كانت تسهم في تحقيق أهداف الدراسة.

١. الفروض الرئيسية:

"تؤثر الإجازة على نفاذ التصرفات القانونية الموقوفة، إما بأثر رجعي أو بأثر فوري، تبعاً لطبيعة التصرف والشروط القانونية المحددة لها."

٢. الفروض الفرعية:

- إذا كانت الإجازة تصرفاً كاشفاً، فإنها تؤدي إلى نفاذ التصرف بأثر رجعي من تاريخ التعاقد وليس من تاريخ الإجازة.
- تختلف آثار الإجازة باختلاف نوع التصرف القانوني، حيث يكون أثرها في التصرفات الفضولية أقوى مقارنة بالعقود الموقوفة بسبب نقص الأهلية
- يترتب على الإجازة التزام قانوني على المجيز، بحيث لا يمكنه الرجوع عنها بعد صدورها

٣. مدى ارتباط الفروض بعناصر الدراسة:

- الارتباط بالعنوان:
- ينسجم مع الفرضيات المطروحة، حيث تركز الفرضيات على توضيح كيفية تأثير الإجازة على صحة التصرفات القانونية.
- الارتباط بالمتغيرات:
- المتغير المستقل: الإجازة.
- المتغير التابع: نفاذ التصرف القانوني.

٤. مدى إسهام الفروض في تحقيق أهداف الدراسة:

- تساعد الفروض في اختبار مدى تأثير الإجازة على العقود الموقوفة، مما يعزز فهم التشريعات.
- تسهم في تقديم مقترحات لتعديل القوانين، بحيث يتم تحديد الإجازة وأثرها بوضوح.
- تدعم الفروض إمكانية تطوير الاجتهادات القضائية في تفسير آثار الإجازة على العقود والتصرفات القانونية.

٩. الإشارة لنموذج أو إطار الدراسة إن وجد وما إذا كان يعبر عن العلاقات الممثلة فيه بشكل واضح ويحدد اتجاه الفروض التي سيتم اختبارها.

١. وجود نموذج أو إطار نظري في الدراسة:

- لم يتضمن البحث نموذجاً نظرياً مرسوماً أو معادلة تعبر عن العلاقات بين المتغيرات، لكنه قدم إطاراً تحليلياً يعتمد على:
- تحليل مفهوم الإجازة وفقاً للنصوص القانونية والفقهاء الإسلامي.
- مناقشة آثار الإجازة سواء بأثر رجعي أو بأثر فوري.
- مقارنة الإجازة في القانون المدني العراقي مع القوانين الأخرى مثل القانون المصري والفرنسي

٢. وضوح العلاقات بين المتغيرات:

- الباحث ناقش العلاقة بين الإجازة (المتغير المستقل) وتأثيرها على نفاذ التصرفات القانونية (المتغير التابع)، لكنه لم يقدم مخططاً واضحاً يربط بين العناصر المختلفة.
- تأثر التصرف القانوني بالإجازة يختلف بناءً على نوع العقد، وهو ما يمكن اعتباره متغيراً وسيطاً، لكنه لم يُحدد بوضوح كجزء من نموذج بحثي.
- لم يحدد البحث الاتجاهات الدقيقة للعلاقة بين المتغيرات عبر نموذج رسومي، وهو ما كان يمكن أن يعزز وضوح الإطار النظري.

٣. اتجاه الفروض العلمية واختبارها:

- الفرضيات المطروحة في البحث تتماشى مع الإطار النظري، لكنها لم تُعرض في شكل نموذج تجريبي لاختبارها.
- يمكن استنتاج العلاقة بين المتغيرات من التحليل القانوني، لكن كان من الأفضل تقديم إطار نظري بصري أو مخطط مفاهيمي يوضح العلاقة بين الإجازة ونفاذ التصرفات القانونية بناءً على نوع العقد والقوانين المنظمة لها.

١٠. تلخيص منهجية الدراسة ومكوناتها الرئيسية: (مصادر جمع البيانات-المجتمع والعينة-أسلوب وطريقة جمع البيانات- الأساليب الإحصائية المستخدمة).

١. المنهج المستخدم في البحث

- يعتمد البحث على المنهج التحليلي من خلال دراسة النصوص القانونية المتعلقة بالإجازة في التصرفات القانونية، وتحليلها من وجهة نظر الفقه الإسلامي والقوانين المدنية المقارنة.
- كما استخدم الباحث المنهج المقارن عبر مقارنة القوانين المدنية العراقية والمصرية والفرنسية، إلى جانب الاجتهادات الفقهية الإسلامية المتعلقة بالإجازة

٢. مصادر جمع البيانات:

- النصوص القانونية: مثل القانون المدني العراقي والمصري والفرنسي.
- الفقه الإسلامي: من خلال تحليل آراء الفقهاء حول مفهوم الإجازة.
- الأحكام القضائية: دراسة تطبيقات المحاكم للإجازة وتأثيرها على التصرفات القانونية.
- الدراسات السابقة: استعراض أدبيات فقهية وقانونية تتعلق بالإجازة وآثارها.

٣. المجتمع والعينة:

- لم يحدد الباحث مجتمع الدراسة أو عينة بحثية، حيث لم يتضمن البحث بيانات ميدانية أو استبيانات، وإنما اقتصر على تحليل النصوص القانونية.
- البحث نظري بالكامل، لذا لم تكن هناك حاجة لعينة بحثية

٣. أسلوب وطريقة جمع البيانات:

- اعتمد الباحث على جمع البيانات من المصادر القانونية والفقهية عبر مراجعة الكتب الفقهية، القوانين المدنية، والأحكام القضائية.
- استخدم الاستقراء والتحليل النصي لاستخلاص الأحكام القانونية المتعلقة بالإجازة وتفسير آثارها

٤. الأساليب الإحصائية المستخدمة:

لم يستخدم البحث أي أساليب إحصائية، لأنه يعتمد على التحليل القانوني وليس على دراسة ميدانية أو بيانات رقمية.

١١. تحديد مساهمة الدراسة في تفسير وشرح النتائج واتفاقها أو اختلافها مع الأدبيات وأسباب ذلك من وجهة نظر صاحب الدراسة، كذلك تحديد هل تم تحقيق أهداف الدراسة، وتوضيح الارتباط بين نتائج الدراسة والتوصيات المقترحة بشأنها وإمكانية تطبيق تلك التوصيات في الواقع العملي، كذلك ما إذا كانت توجد توصيات ومقترحات بشأن البحوث المستقبلية المقترحة على جمهور الباحثين.

١. مساهمة الدراسة في تفسير النتائج ومدى اتفاقها مع الأدبيات السابقة:

توصل البحث إلى أن الإجازة تلعب دوراً أساسياً في نفاذ التصرفات القانونية الموقوفة، مما يعزز استقرار المعاملات. كما أكد أن الإجازة في القانون المدني العراقي لم يتم تنظيمها بوضوح مقارنة بالقوانين الأخرى، مما قد يؤدي إلى تباين في الاجتهادات القضائية. كما وجد البحث خلافاً فقهيّاً حول انتقال الحق في الإجازة بالوراثة، حيث تختلف الاجتهادات بين القوانين العراقية والمصرية. ومن بين النتائج المهمة، أظهرت الدراسة أن هناك حاجة لتوضيح المعايير التي تحدد الأثر الرجعي للإجازة في بعض التصرفات مثل الطلاق الموقوف.

٢. مدى تحقيق أهداف الدراسة:

يتفق البحث مع الأدبيات الفقهية التي تؤكد أن الإجازة تمنح الشرعية للتصرفات الموقوفة، لكنه يختلف مع بعض المصادر الحديثة التي ترى ضرورة إعادة تنظيم الإجازة قانونياً لضمان وضوحها. ومن حيث تحقيق أهداف الدراسة، فقد تمكن البحث من تحقيق الهدفين الأول والثاني من خلال تحليل النصوص القانونية والمقارنة بين القوانين، لكنه لم يحقق الهدف الثالث بشكل كامل، حيث لم يتم تقديم توصيات واضحة حول كيفية تعديل التشريعات أو تحسينها.

٣. العلاقة بين النتائج والتوصيات وإمكانية تطبيقها عملياً:

إن إمكانية تطبيق التوصيات تعتمد على مدى تبني المشرع العراقي لمفاهيم أكثر وضوحاً بشأن الإجازة. كما يمكن أن يكون البحث مرجعاً للقضاة لفهم طبيعة الإجازة وتأثيرها على العقود الموقوفة. ومع ذلك، لم يتم تقديم مقترحات عملية واضحة يمكن تنفيذها فوراً من قبل المشرعين، مثل صياغة مواد قانونية جديدة أو إرشادات قضائية موحدة.

٤. التوصيات والمقترحات للبحوث المستقبلية:

كان من المفيد أن يوصي الباحث بإجراء دراسات ميدانية حول تأثير الإجازة في المحاكم العراقية. كما يمكن للبحوث المستقبلية استكشاف كيفية تنظيم الإجازة في القوانين الحديثة وتأثيرها على استقرار العقود. ومن بين الاقتراحات الهامة أيضاً، ضرورة مراجعة التشريعات المدنية لضمان وضوح القواعد المتعلقة بالإجازة، وتوحيد الاجتهادات القضائية بشأنها، مما يساهم في الحد من النزاعات القانونية وتحقيق مزيد من الاستقرار في المعاملات.



Thank You